

الوظائف التنموية للجهاز المصرفي وانعكاساتها على مسار التنمية السياحية المستدامة في العراق*

م. م. نسرين غالي قاسم** nsreen.ghali@yahoo.com

أ. د. وفاء جعفر المهداوي*** Waffai57@yahoo.com

المستخلص

تؤدي الوظائف التنموية للجهاز المصرفي دورا مهما في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها القطاع السياحي اذ اثبتت التجارب في كثير من بلدان العالم السياحية ان الجهاز المصرفي يؤدي دورا أساسيا في دعم وإقامة المشاريع السياحية المختلفة وبالتالي يؤدي الى التنمية السياحة وتطويرها مما ينعكس على مسار التنمية السياحية المستدامة، ومن أجل هذا فقد تخصص البحث بدراسة الوظائف التنموية للجهاز المصرفي وانعكاساتها على مسار التنمية السياحية المستدامة في العراق.

الكلمات الرئيسية: الوظيفة التنموية، الجهاز المصرفي، التنمية السياحية

The Developmental Functions Of The Banking System And Their Implications For The Path Of Sustainable Tourism Development In Iraq

Prof.Dr.wafaa jaafar al-mahdawi

Nsreen Ghali Qasem

Waffai57@yahoo.com

nsreen.ghali@yahoo.com

Abstract.

The development functions of the banking system play an important role in the development of various economic sectors, including the tourism sector, as experience has proven in many countries of the tourist world that the banking system plays an essential role in supporting and setting up various tourism projects and thus leads to tourism development and development, which is reflected on the path of sustainable tourism development, For this purpose, the research has specialized in studying the development functions of the banking system and their implications for the path of sustainable tourism development in Iraq.

Keyword:- Developmental, Function, Banking system, Tourism Development.

مقدمة

عندما نتحدث عن قطاع سياحي ناجح فإننا بحاجة إلى موارد مالية لتنفيذ المشاريع السياحية، والتمويل يمثل اهم محاور بداية الطريق، وهنا يكمن دور الجهاز المصرفي في دعم وتمويل القطاع السياحي، اذ يعد التمويل احد أهم الوظائف التنموية للجهاز المصرفي الداعم لتنشيط التنمية السياحية المستدامة، اذ انه يبحث في أهمية توفير رأس المال ومصادر الحصول عليه لاستثماره في المشاريع السياحية المختلفة، فالتمويل للمشروعات

* بحث مستل

** عضو هيئة تدريسية / معهد الادارة التقني/ الزعفرانية

*** عضو هيئة تدريسية/ الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

السياحية يجعل الجهاز المصرفي قادراً على ان يكون سندا قوياً للتنمية المستدامة ودافعاً كبيراً لها، بدلاً من ان يكون معوقاً لها، لذلك سيسلط هذا البحث الضوء على الوظائف التنموية للجهاز المصرفي العراقي فضلاً عن دوره في تحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال حجم التمويل والقروض التي يمنحها للقطاع السياحي.

مشكلة البحث: بالرغم من أهمية الجهاز المصرفي العراقي ومساهمته في تمويل التنمية في قطاعات رئيسة فلم يبادر بشكل فعلي وحقيقي في تعزيز مسارات التنمية المستدامة للقطاع السياحي ولم يظهر بالمستوى الذي يمكن ان يؤدي فيه دوراً تنموياً بارزاً مناسباً لإمكانياته وخصائصه التي تؤهله للتأثير في الواقع السياحي العراقي مما جعل دوره متذبذباً وهامشياً في مساهماته الكلية والقطاعية في دعم التنمية السياحية المستدامة.

فرضية البحث: ان الوظائف التنموية للجهاز المصرفي لها دور داعم لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في العراق.

هدف البحث: يتمثل هدف البحث بالآتي:-

- 1- التعريف بمفهوم التنمية السياحية المستدامة والجهاز المصرفي وأهم وظائفه .
 - 2- التعريف بالوظائف التنموية للجهاز المصرفي في مجال دعم التنمية السياحية المستدامة في العراق.
- أهمية البحث:** تبرز أهمية البحث في إعطاء صورة واقعية عن طبيعة الوظائف التنموية للجهاز المصرفي وانعكاساتها على مسار التنمية السياحية المستدامة في العراق.

هيكل البحث: اشتملت الدراسة على ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول الإطار النظري لمفهوم التنمية السياحية المستدامة والجهاز المصرفي وأهم وظائفه التنموية، اما المبحث الثاني فقد أهتم بدراسة دور الجهاز المصرفي في دعم التنمية السياحية المستدامة، في حين تناول المبحث الثالث الوظائف التنموية للجهاز المصرفي في مجال دعم التنمية السياحية المستدامة في العراق.

المبحث الأول / التنمية المستدامة والجهاز المصرفي... مفهوم ووظائف أولاً . مفهوم التنمية السياحية المستدامة

عرفت التنمية السياحية المستدامة من قبل المنظمة العالمية للسياحة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة⁽¹⁾ .

تعد التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تنبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات، فهي عملية مطردة تهدف إلى تبديل الأبنية الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانيات متعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة⁽²⁾. إن التنمية السياحية المستدامة ينبغي أن تأخذ في الحسبان أبعاد متعددة لتحقيق التوازن بين الجوانب الروحية والمادية بهدف تفعيل التعارف بين الشعوب بالانسجام مع الشرع وقواعد المجتمع وتقاليده وأسسه، وهذه الأبعاد تشمل الروحي و الثقافي و

الاقتصادي و الاجتماعي و الترويحي و البيئي⁽³⁾، كما ان أهداف التنمية السياحية يجب أن تبني على هذه الإبعاد حتى تكون قطاعا منتجا اقتصاديا ايجابيا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا .

ثانياً ، مفهوم الجهاز المصرفي

جاءت كلمة مصرف من الكلمة الايطالية (Banca) ومعناها (المائدة) وهو أن اليهود كانوا يعملون بالصرافة في منطقة (لمبارديا) في ايطاليا، وكانوا يقومون بوضع الأموال على هذه الموائد ذات الواجهات الزجاجية وفي حالة إن احدهم قد اخلَ بالتزامه تجاه الآخرين فعندها يتم تحطيم زجاج مائدته أمام الجميع⁽⁴⁾. والمصرف هو المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب او لأجل ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلف⁽⁵⁾ ويمكن أن يعرف المصرف على انه الوسيط بين المودعين والمقرضين⁽⁶⁾. أو هي مؤسسات مالية لها القدرة دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى على التأثير في عرض النقد أو كمية وسائل الدفع من خلال إمكانياتها في خلق الائتمان المصرفي⁽⁷⁾. وينصرف معنى الجهاز المصرفي (بالمعنى الضيق) إلى البنك المركزي والمصارف التجارية وفي (المعنى الواسع) فإن الجهاز المصرفي يتكون من البنك المركزي والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة والمصارف الاستثمارية وكذلك بقية المؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى .

ثالثاً، الوظائف التنموية للجهاز المصرفي

يسعى الجهاز المصرفي إلى ممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات متنوعة ومختلفة، اذ يعمل الجهاز المصرفي على تحقيق مستويات متزايدة من الربحية وتحسين نوعية خدماتها سعياً نحو خلق مركز استراتيجي متميز وتتلخص هذه الوظائف بالآتي :-

- 1- تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية:** تشترك معظم مؤسسات الوساطة المالية في عملية تقديم القروض ومنح التسهيلات الائتمانية، وذلك عن طريق جمع ما يمكن توفير من ادخارات في الاقتصاد وتعبئتها وتوجيهها نحو الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن الأساليب التي تلجأ إليها المؤسسات المالية لتوفير السيولة اللازمة للمستثمرين هي الاعتمادات المستندي وإصدار خطابات الضمان وغير ذلك⁽⁸⁾.
- 2- الوساطة المالية:** إن تعريف الوسيط المالي بشكل عام يندرج على أنه كل مؤسسة تتوسط بين المقرضين النهائيين والمقرضين النهائيين ويُعد التوسط المالي بين وحدات العجز ووحدات الفائض، من أهم الوظائف التي يضطلع بها الجهاز المصرفي للقيام بها، اذ تعمل المؤسسات الوسيطة على تسهيل انتقال الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز محققاً بذلك فائدة للمقرضين (وحدات الفائض)، والمساهمة في سد احتياجات المقرضين (وحدات العجز)⁽⁹⁾ .
- 3- تشجيع الادخار وتشجيع الاستثمار:** تتجمع الأموال لدى المدخرين الذين ليس لديهم رغبة في الاستثمار الحقيقي. والتي يجري تحويلها الى الراغبين بالاستثمار من خلال المصارف، وأن وجود هذه المصارف التي تشجع الاستثمار يعد أمراً في غاية الأهمية لأنها تعمل على تحويل المدخرات نحو القنوات الاستثمارية ولولاها لاتجه النشاط الاقتصادي نحو الركود وانخفاض الإنتاج وتدهور الدخل⁽¹⁰⁾.
- 4- تجزئة المخاطر:** وذلك من خلال توفير خدمات التأمين على الحياة والصحة والممتلكات أو من خلال توفير فرص بيع وشراء الأصول المالية المستقبلية لتغطية مخاطر تغير أسعار الفائدة أو تغير الأسعار السوقية لهذه الأصول.

5- تمويل التجارة الخارجية: وذلك من خلال توفير الاعتمادات المستندي وخطابات الضمان والتي تضمن حقوق المصدرين⁽¹¹⁾.

ومن خلال ذلك نستنتج ان الجهاز المصرفي يعمل كوسيلة لتشجيع التخصيص في الإنتاج وتنقل الموارد ما بين المدخرين والمستثمرين، وهو يفعل ذلك بهدف الفصل بين عمليتي الادخار والاستثمار ونقل الموارد من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز ومن ثم تشجيع الاستثمار الذي يتطلب تفعيل أدواته أولاً وهي الجهاز المصرفي والمالي بغية منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل بهدف إقامة المشاريع السياحية . ومن هنا تكمن وظيفة المصارف الأساسية التي يجب أن تقوم بها لتحقيق معدلات نمو عالية من خلال تفعيل الاستثمارات في القطاع السياحي، وذلك لأن الميزة الهامة للجهاز المصرفي تتركز في كونها توافر مصادر تمويلية وطنية ستكون أكثر ضمانا وسهولة وأقل كلفة من أي مصادر تمويل أجنبية بديلة، لذا يعد الجهاز المصرفي الشريك الفاعل في تحريك عجلة التنمية السياحية المستدامة.

المبحث الثاني/ دور الجهاز المصرفي في دعم التنمية السياحية المستدامة

يرى ماكنتوش McIntosh أن السياحة تتطلب رؤوس أموال ضخمة لكي تكون فعلاً صناعة فاعلة، والتنمية السياحية المستدامة تحتاج إلى تمويل ضخم لا يقتصر على بناء وتشديد المرافق السياحية فحسب وإنما يتضمن البنى التحتية أيضا وقبل ذلك تمويل عمليات التخطيط السياحي من دراسات جدوى وغيرها، والدول النامية التي تمتلك المقومات السياحية الكبيرة قد لا تجد التمويل الكافي لتطوير وتنمية السياحة وهذا يؤدي إلى ظهور الكثير من المشاكل⁽¹²⁾.

لذلك أدركت الكثير من دول العالم الدور الفاعل للجهاز المصرفي في تمويل الاستثمار في الموارد السياحية الطبيعية والثقافية وفي مجال التسهيلات والخدمات السياحية، انطلاقاً من مساهمة هذه الاستثمارات في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية كافة إن النجاح المطرد للجهاز المصرفي في مجالات الاستثمار السياحي المتعددة والمتنوعة شجع معظم الدول التي يعتمد اقتصادها إلى حد كبير على السياحة(مصر وتركيا و اسبانيا) إلى تحفيز المستثمرين أفراداً ومؤسسات إلى الافادة من الاستثمار في الإمكانيات والمقومات الكبيرة لمواقع التراث الثقافي والطبيعي وموارده، إدراكاً منها للفوائد العديدة للاستثمار في هذه الموارد اذ يؤدي الجهاز المصرفي دوراً أساسياً في إنجاح عملية الاستثمار السياحي وصناعة السياحة، فهو يعد الممول الداعم في تحريك عجلة التنمية السياحية، وما يسهم به في جميع النواحي والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية للدولة عامة والمجتمعات المحلية خاصة، وان دور الجهاز المصرفي الفاعل في إنجاح عملية الاستثمار السياحي ينبع من عدد من السمات والخصائص التي يتمتع بها هذا الجهاز، والمتمثلة بتوفير رؤوس الأموال اللازمة للمشاريع السياحية والتي تعد الأساس في انجاح عملية الاستثمار، والخبرة الاستثمارية المتمثلة بكفاءة الإدارة فضلاً عن ذلك التخطيط المالي للمشروع وتقديم دراسة الجدوى المالية للمشروع السياحي .ومما سبق ذكره نجد ان دور الجهاز المصرفي في دعم التنمية السياحية المستدامة يتحدد بدورين أساسيين هما:-

أولاً: الدور التمويلي للجهاز المصرفي:- لقد قام الجهاز المصرفي بحل المشكلات التي تواجه القطاع السياحي والمتمثلة بعدم توافر القروض المصرفية اللازمة لشراء المعدات والمستلزمات الرأسمالية لزيادة الطاقة الإنتاجية والتي تمكنها من توفير الخدمات السياحية والفندقية بشكل افضل وذلك عن طريق (التأجير التمويلي) وهو عبارة عن نشاط تمويل لشراء معدات وأصول رأسمالية بغرض التأجير فيه، يقوم المؤجر (الجهاز المصرفي) بتمويل

شراء أصول محددة الاوصاف من مورد معين وذلك بناء على طلب المشروع والشركة وتؤجر اليه بعقد طويل الاجل وغير قابل للإلغاء بحيث تغطي الدفعات الإيجاري خلال مدة التعاقد للأموال المدفوعة في الاصل والفوائد وهامش ربح يقترب إلى ما يسمى بالتغطية الكاملة لقيمة الاصول ولا يتحمل المؤجر اي تكاليف لصيانة او الاصلاح او غيرها بل يتحمل المستأجر كافة المصروفات ، كما أخذت ظاهرة الاستئجار بالتنامي بعد أن أصبح بإمكان المشروعات الصغيرة استئجار أصول معينة لقاء سلسلة من المدفوعات المستقبلية المحددة بمدة زمنية معينة.

ولتأجير الأصول عدد من المزايا والمساوي، فهو يساعد المشروعات الصغيرة على استخدام الأصل دون الحاجة إلى الدفع مسبقاً، غير أن تكلفة الاستئجار تكون عادة أعلى من تكلفة الاقتراض المباشر، كما أن المزايا الضريبية اقل نسبياً، برغم من مزايا التمويل التاجيري فهو يواجه صعوبات فنية وتشريعية في تطبيقه في الدول النامية، فمعظم هذه الدول لم تضع حتى الآن الإطار التشريعي اللازم الذي يعالج القضايا المتعلقة بعقود إيجار الأصول، كما تعاني هذه الدول من عدم وضوح المعايير المحاسبية المتعلقة بموضوع إيجار الأصول وعدم وجود الحوافز الضريبية التي تشجع على اللجوء إلى طريقة الإيجار لتمويل الأصول على المدى البعيد⁽¹³⁾.

ثانياً: الدور الخدمي أو المعلوماتي للجهاز المصرفي: - يتعلق هذا الدور بالجانب المعلوماتي وجانب الخبرة الذي يمكن ان توافره المصارف في الاعداد للمشروعات الاستثمارية السياحية والتخطيط لها وتنظيمها وحتى تنفيذها في بعض الحالات، وينبع هذا الدور المعلوماتي للجهاز المصرفي من القدرة التي امتلكها خلال السنوات الماضية في استيعاب التجارب والخبرات والمستحدثات في الصناعة المصرفية فقام برصد اخر التطورات في التكنولوجيا المصرفية وطبق العديد من برامج إعادة تأهيل وتدريب العاملين في اقسامها لاستيعاب هذه التطورات بما يخدم تطور العمل المصرفي.

ويمكن تحديد أبرز المجالات التي بوسع الجهاز المصرفي ان يخدم المشروعات الاستثمارية السياحية فيها بالآتي⁽¹⁴⁾:

1- اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والمالية للفرص الاستثمارية السياحية التي تتكشف امامها حتى يكون هناك فيض دائم لهذه الدراسات تنتظر التمويل والتنفيذ لتأخذ شكل شركات مساهمة تعمل في مجالات حيوية .

2- الترويج، وبشكل منظم للفرص الاستثمارية السياحية ذات الجدوى وتسويقها لغرض تشجيع المستثمرين من الأفراد والشركات والمؤسسات للأقبال عليها وتنفيذها، وهذا الترويج يشمل مبادرة الجهاز المصرفي للإفصاح من خلال المعلومات الملائمة عن جدوى هذه الفرص ومواقعها والمردود المتوقع منها والخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي فضلاً عن تقديم النصح والمشورة لمن يتقدم اليها بطلب فيما يتعلق بتلك الفرص.

المبحث الثالث / واقع الوظائف التنموية للجهاز المصرفي في مجال دعم التنمية السياحية المستدامة في العراق

عندما نتحدث عن قطاع سياحي ناجح فإننا بحاجة إلى موارد مالية لتنفيذ المشاريع السياحية، والتمويل يمثل اهم محاور بداية الطريق، وهنا يكمن دور الجهاز المصرفي في دعم وتمويل القطاع السياحي، اذ يعد التمويل احد أهم وظائف الجهاز المصرفي الداعم لتنشيط التنمية السياحية المستدامة، اذ انه يبحث في أهمية توفير رأس المال ومصادر الحصول عليه لاستثماره في المشاريع السياحية المختلفة، فالتمويل للمشروعات

السياحية يجعل الجهاز المصرفي قادراً على ان يكون سندا قويا للتنمية المستدامة ودافعا كبيرا لها، بدلاً من ان يكون معوقاً لها، وتظهر مكانة وأهمية التمويل من خلال الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والمتمثلة بزيادة انشاء المشاريع السياحية، وتحسين الخدمات، وتوفير القروض لزيادة مجالات الاستثمار في القطاع السياحي، عندئذ يكون بمقدور الجهاز المصرفي ان يسهم بصورة فاعلة في توفير بعض ما تتطلب التنمية السياحية المستدامة من موارد مالية لتغطية الاستثمارات السياحية.

لذلك سيسلط هذا المبحث الضوء على الوظائف التنموية للجهاز المصرفي العراقي فضلاً عن دوره في تحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال حجم التمويل والقروض التي يمنحها للقطاع السياحي.

أولاً:- الوظائف التنموية للبنك المركزي

ثانياً:- الوظائف التنموية للمصارف الحكومية

رابعاً:- الوظائف التنموية للمصارف الخاصة

أولاً. الوظيفة التنموية للبنك المركزي

ان البنك المركزي العراقي هو الهيئة التي تتولى اصدار الأوراق النقدية، وتضمن بوسائل شتى سلامة النظام المصرفي، ويوكل إليها الاشراف على السياسة النقدية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظام الاقتصادي والاجتماعي او هو مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الاصول الحقيقية إلى اصول نقدية وبالعكس ويحتل موقع الصدارة والقمة ويمثل سلطة الرقابة العليا وهو مؤسسة وحيدة، وهذا يعني ضرورة ملكية الدولة لهذا البنك وهي ضرورة تملئها أهمية وخطورة الوظائف التي يقوم بها هذا البنك، فههدف البنك المركزي يجب ان يكون المصلحة العامة⁽¹⁵⁾ ، ولأن المشاريع المتوسطة والصغيرة تؤدي دوراً بارزاً في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة كما تؤدي دوراً بارزاً في تعزيز فرص العمل لجميع الفئات الاجتماعية مما يسهم بزيادة الدخل القومي وتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، ومن خلال كشف الصعوبات والمعوقات التي تواجه هذه المشاريع قام البنك المركزي بإيجاد الآليات الكفيلة لمعالجتها وذلك عن طريق المشروع التمويلي للبنك المركزي العراقي لعام 2016 (مبادرة 6 ترليون دينار) أي ما يعادل (5) مليار دولار امريكي والمتضمنة (1) ترليون للمشاريع الصغيرة و(5) ترليون للمشاريع المتوسطة والكبيرة، ومن أهم الجهات المستهدفة للتمويل هي⁽¹⁶⁾:-

- التجارة .
- السكن .
- الفنادق، المطاعم.
- الصناعة .
- الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- المحلات، السوبر ماركت، المراكز التجارية.
- الورش بمختلف أنواعها.
- اشخاص لهم تعاملات مالية خارج البنوك.

لذلك فالنشاط التمويلي في العراق لاسيما بعد عام 2015 أدى دوراً كبيراً في تحسين الوضع الاقتصادي من خلال مبادرة البنك المركزي في التمويل وتنمية القطاعات الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، والسكن) اذ تم

تخصيص (34%) للمصرف العقاري وصندوق الإسكان و (66%) للمصرف الصناعي والمصرف الزراعي، بينما لم يحظ القطاع السياحي بأي تخصيص يذكر⁽¹⁷⁾.

اما عدد المصارف الخاصة التي نفذت مبادرة البنك المركزي فقد بلغ عددها (14) مصرفاً كما في جدول (1) الذي يوضح اجمالي القروض الممنوحة للمصارف الخاصة اذ جاءت القروض التجارية في المرتبة الأولى من مجموع القروض فقد بلغ عدد هذه القروض (762) قرصاً وتمثل النسبة الكبرى وبمبلغ (18521) مليار دينار، وقد تصدر المصرف الأهلي المرتبة الأولى بمبلغ (2673) مليار دينار اذ تم منحه بواقع (145) قرصاً ، اما القروض الصحية والتربوية فقد احتلت المرتبة الثانية قد بلغت (310) قروض بمبلغ (9101) مليار دينار ، تصدر مصرف كردستان المرتبة الأولى بمبلغ (1302) مليار دينار ما يمثل (17) قرصاً، اما القطاع الصناعي فقد بلغ عدد القروض فيه (173) قرصاً وبمبلغ (5006) مليارات دينار قدم مصرف الهدى (46) قرصاً بمبلغ (890) مليار دينار. اما القطاع الزراعي فقد وصل مبلغ القروض (1794) مليار دينار اذ بلغ عدد القروض (59) قرصاً قدم مصرف اشور (17) قرصاً منها.

اما القطاع السياحي فقد جاء بالمرتبة الأخيرة اذ بلغ عدد القروض المقدمة لهذا القطاع (1) قرص فقط بمبلغ (50) مليون دينار من قبل المصرف الأهلي علماً ان المجموع الكلي لعدد القروض بلغ (1305) قروض، موزعة على بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية والشمالية. لذلك نلاحظ تهميش القطاع السياحي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وعدم إعطائه الدعم المالي المناسب وبما يتناسب مع ما موجود من إمكانات سياحية.

جدول (1)
اجمالي القروض الممنوحة للمصارف الخاصة بحسب القطاعات عام (2016) مليار دينار

العدد	القروض السياحية	العدد	القروض الصحية والتربوية	العدد	القروض التجارية	العدد	القروض الصناعية	العدد	القروض الزراعية	أسم المصرف
-	-	8	354	56	2007	10	1110	17	353	اشور
-	-	22	445	65	1113	46	890	3	58	الهدى
-	-	44	918	91	1899	40	968	8	214	الشرق الأوسط
-	-	9	271	52	1391	6	245	3	150	جيهان
-	-	5	110	53	778	5	112	-	-	البلاد الإسلامي
1	50	30	848	145	2673	30	586	-	-	الأهلي
-	-	48	1237	70	1498	11	265	-	-	المتحد
-	-	12	1270	47	1480	3	95	4	200	الأقليم التجاري
-	-	28	780	74	1503	12	318	13	389	الاتحاد العراقي
-	-	12	435	46	1322	6	265	-	-	التنمية
-	-	17	1302	22	628	2	70	-	-	كوردستان
-	-	73	1031	80	1171	-	-	1	70	الوركاء
-	-	-	-	9	500	-	-	-	-	الخليج
-	-	2	100	26	558	2	82	10	360	العراقي الإسلامي
1	50	310	9101	762	18521	173	5006	59	1794	المجموع الكلي

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين، قسم عمليات السوق المفتوحة.

ثانياً، الوظيفة التنموية للمصارف الحكومية

تتمثل الوظائف التنموية للمصارف الحكومية بمنح الائتمان والتسهيلات المصرفية بأنواعها، وقروض صناعية تمنح كائتمان للصناعيين واصحاب المعامل والمصانع لتطوير وتفعيل نشاطاتهم الصناعية، وقروض زراعية تمنح كائتمان للمزارعين واصحاب الاراضي الزراعية لتطوير وتفعيل أنشطتهم الزراعية، وقروض لإنشاء المستشفيات والعمارات التجارية اذ يقدم المصرف ائتمانه المتنوع لكافة الانشطة التجارية بالدينار العراقي والدولار، وقروض صغيرة لأصحاب الحرف والمهن البسيطة من الافراد، وقروض الاسكان والسلف الشخصية للموظفين والمتقاعدين والمواطنين، وقروض للقطاع السياحي لا سيما للفنادق السياحية من أجل تأهيلها وتطويرها بما يخدم حركة السياحة⁽¹⁸⁾.

ويتضح لنا من الجدول (2) بأن رصيد الائتمان المصرفي لعام 2011 الذي منحه المصارف الحكومية لقطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق قد بلغ (3,391,806) مليون دينار مقابل (11,206,946) مليون دينار للقطاعات الأخرى للسنة نفسها وبأهمية نسبية بلغت (30,27%)، والذي يعكس اسهام المصارف الحكومية في تمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة، وأخذ حجم الائتمان المصرفي بالتزايد بشكل ملحوظ خلال مدة الدراسة نظرا لتزايد القدرة المالية للمصارف الحكومية وتنامي القابلية الاقراضية لديها فقد نمت حركة الائتمان لتصل عام 2014 إلى (1,143,423) مليون دينار لقطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق مقابل (23,043,597) مليون دينار لباقي القطاعات للسنة نفسه، بينما انخفض حجم الائتمان عام 2015 لقطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق إلى (1,302,361) مليون دينار مقابل (2,744,372) مليون دينار للقطاعات الأخرى وذلك بسبب عجز الموازنة لهذه السنة فضلاً عن الوضع الأمني الذي مر به البلد.

جدول (2)

حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف الحكومية للقطاعات الاقتصادية للمدة 2011 – 2015 (مليون دينار)

السنة	قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق *	مجموع القطاعات الأخرى	الأهمية النسبية %
2011	3.391.806	11.206.946	30.27
2012	3.240.014	17.699.283	18.31
2013	1.784.671	18.995.963	9.40
2014	1.143.423	23.043.597	4.97
2015	1,302,361	2.744.372	4.0

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي لسنوات مختارة.
* لم تتوفر بيانات دقيقة عن حجم الائتمان المصرفي للقطاع السياحي علما ان هناك تقريراً سنوياً يصدر عن البنك المركزي العراقي وهو غير دقيق بسبب دمج القطاع السياحي (الفنادق والمطاعم) مع تجارة الجملة والمفرد والذي يمثل نسبة ضئيلة جداً منها.

ولابد من الإشارة إلى ان مصرف الرافدين يعد المصرف الحكومي الوحيد الذي يبادر بإقراض القطاع السياحي (الفنادق) من اجل إعادة تأهيلها وتطويرها، بينما لم يتم الحصول على أي بيانات من قبل المصارف الأخرى بخاصة مصرف الرشيد بسبب العراقيل الإدارية التي تضعها الجهات المسؤولة امام الباحث و المنقصي للمعرفة العلمية.

اذ ان مصرف الرافدين قد قرر منح قروض تشغيلية لأصحاب الفنادق السياحية لأغراض الترميم والتأهيل لعام 2017 تصل إلى (50) مليون دينار لكل فندق وبمدة امهال 3 أشهر، ووضع شروطا وضوابط لمنحها منها

ان يتم التسديد للأقساط والفائدة بشكل شهري بعد انتهاء مدة الإمهال مباشرة، مع وضع إشارة الرهن على عقار مناسب يقدم من قبل المقترض ويكون رهناً تأمينياً من الدرجة الأولى لصالح المصرف تغطي 20% من قيمة القرض، على ان تستوفى عمولة إدارية بنسبة (2%) من مبلغ القرض. كما ان إقراض الفنادق لتطويرها هو جزء من قرض الخمسة ترليون دينار المقدمة من البنك المركزي العراقي، الامر الذي سيصدر دخلاً مالياً كبيراً للعراق ويشجع على تنويع الاقتصاد، بخاصة ان السياحة اليوم تصطدم بالإيواء وان لم يكن هناك إيواء جيد فإن السائح لا يأتي للعراق. وفيما يأتي ضوابط وإجراءات منح هذه القروض⁽¹⁹⁾:-

ضوابط المنح :

- مبلغ القرض (50) مليون دينار
 - نسبة الفائدة (9%) سنوياً
 - مدة القرض (12 شهراً) مع مدة إمهال (3 أشهر)
 - يتم التسديد للأقساط والفائدة بشكل شهري بعد انتهاء مدة الإمهال مباشرة
 - وضع إشارة الرهن على عقار مناسب يقدم من قبل المقترض ويكون رهناً تأمينياً من الدرجة الأولى لصالح المصرف بحيث تغطي قيمته (مبلغ القرض + 20%)
 - تستوفى عمولة إدارية بنسبة (2%) من مبلغ القرض .
- وعلى الرغم من ان هذه المبالغ قليلة لكنها تعد خطوة معنوية ودعمياً وتشجيعياً في الوقت ذاته للقطاع الخاص، فضلاً عن تنظيم وتطوير حركة تأهيل الفنادق كي تكون بالمستوى الافضل، لكن الخطوة الاهم بعد اعطاء هذه المبالغ ان تتم متابعة حقيقة تطوير وتأهيل الفنادق، مع وجود ضمانات لإعادة تأهيل هذه المرافق بطريقة يشعر المصرف ان هذا القرض خدم جزءاً معيناً في قطاع السياحة، الامر الذي يتوجب ان تكون هناك آلية لمعرفة ومراقبة الفنادق بما يخدم تنشيط القطاع السياحي، مع ضرورة تعاون المصارف مع هذا القطاع للنهوض بواقعه⁽²⁰⁾.

ثالثاً، الوظيفة التنموية للمصارف الخاصة

تمارس المصارف الخاصة العديد من الوظائف منها خلق وقبول الودائع بمختلف أنواعها وتوظيف موارد المصرف التجاري من خلال القروض والاستثمارات وتقديم خدمات استشارية للزبائن بما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم، والإسهام في دعم وتمويل المشاريع التنموية فضلاً عن خدمات أخرى⁽²¹⁾، وعلى الرغم من وجود عدد كبير من المصارف الخاصة في العراق، لا يزال حجمها ونشاطها محدودين جداً مقارنة مع المصارف الحكومية التي تدير نحو 90.3% من مجمل موجودات القطاع المصرفي العراقي، في حين تدير المصارف الخاصة (العراقية والأجنبية) زهاء 9.7% منها.

وفيما يخص الوظيفة التنموية فقد منحت المصارف الخاصة قروضا للقطاعات الاقتصادية المختلفة والجدول (3) يوضح هذه القروض، اذ بلغ مجموع القروض (12839) قرصاً للمدة 2007-2016، اذ تصدر القطاع التجاري عن باقي القطاعات بمجموع (5298) قرصاً، بينما حل القطاع الزراعي المرتبة الأخيرة بمجموع (75) قرصاً، اما القطاع السياحي فقد بلغ مجموع القروض المقدمة خلال المدة (223) قرصاً، اذ مثلت ادنى نسبة لها عام 2008 بواقع قرص (1) فقط مقابل (143) قرصاً للقطاعات الأخرى وبنسبة (0,70%)، بينما

ازدادت عدد القروض للقطاع السياحي عام 2012 لتصل إلى (49) قرصاً لتشكل اعلى نسبة (1,49%)، ثم اخذت بالتناقص لتصل (24) عام 2016 وبنسبة بلغت (3,63%) .

جدول (3)
 عدد القروض التي منحها المصارف الخاصة بحسب القطاعات للمدة 2007 - 2016

السنة القطاع	تجاري	سياحي	خدمات	صحي	صناعي	انشاءات	زراعي	المجموع	الاهمية النسبية للقطاع السياحي %
2007	2	3	12	1	10	6	4	38	7.89
2008	28	1	70	2	35	4	3	143	0.70
2009	602	34	261	40	245	4	21	1207	2.82
2010	519	23	415	22	264	0	7	1250	1.84
2011	809	39	909	23	177	0	5	1962	1.99
2012	922	49	1946	21	144	199	3	3284	1.49
2013	1487	42	809	23	130	365	9	2865	1.47
2014	608	4	224	14	44	176	6	1076	0.37
2015	93	4	218	6	7	18	6	352	1.14
2016	228	24	308	0	80	11	11	662	3.63
المجموع	5298	223	5172	152	1136	783	75	12839	1.74

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي لسنوات مختارة.

وتعد هذه القروض المقدمة للقطاع السياحي قليلة جداً إذ ما قورنت بما موجود من امكانات سياحية كبيرة بحاجة إلى التمويل لأغراض التنمية المستدامة، وهذا دليل على عدم اهتمام الدولة والجهاز المصرفي العراقي بتمويل وتنمية القطاع السياحي.

اما القروض التي منحها المصارف الخاصة للقطاع السياحي للمدة (2007-2017) فيوضحها الجدول (4) والذي يبين قيام (13) مصرفاً عراقياً فقط بتقديم القروض للقطاع السياحي من مجموع (58) مصرف أهلي، إذ يعد مصرف الشرق الاوسط من بين اكثر المصارف الخاصة الداعمة للقطاع السياحي إذ قدم المصرف قروض بقيمة (1,284) مليون دينار خلال مدة الدراسة، يليه مصرف الخليج الذي قدم قروضاً للقطاع السياحي بقيمة (886) مليون دينار، ومصرف اشور بمبلغ (598) مليون دينار، يليه مصرف الشمال بقيمة (427) مليون دينار. بينما قدم مصرف الموصل اقل قيمة للقروض بلغت (18) مليون دينار فقط وذلك بسبب وجود تعثر مالي لهذا المصرف . كما مثلت اعلى قيمة للقروض في عام (2012) بمبلغ (1.207) مليون دينار بسبب استقرار القطاع المصرفي بشكل كبير مقارنة مع السنوات الأخرى وكذلك استحواذ القطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية مقارنة مع باقي القطاعات فضلاً عن توفر الكتلة النقدية في هذه السنة، بينما بلغت مجموع القروض لعام (2008) حوالي (59) مليون دينار وهي تمثل اقل قيمة للقطاع السياحي وذلك بسبب عدم استقرار الوضع الأمني، وبذلك يكون مجمل القروض التي منحها المصارف الخاصة للقطاع السياحي خلال هذه المدة (4.071) مليون دينار .

جدول (4)
مبالغ القروض التي منحتها المصارف الخاصة للقطاع السياحي للمدة 2007-2017 (مليون دينار)

المصارف السياحية	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع الكلّي
المصرف الاهلي	/	/	59	/	/	/	/	/	30	210	20	319
مصرف اشور الدولي	76	/	155	20	6	341	/	/	/	/	/	598
مصرف الاستثمار	/	/	/	20	20	30	/	/	/	/	/	70
مصرف الاقليم التجاري	/	/	/	/	/	/	/	/	/	10	95	105
مصرف الخليج	/	/	234	156	268	22	68	138	/	/	/	886
مصرف الشرق الاوسط	/	/	27	9	7	581	256	/	50	130	224	10284
مصرف الشمال	/	59	/	/	/	144	189	/	35	/	/	427
مصرف المتحد	/	/	/	/	/	22	15	/	/	/	/	37
مصرف الموصل	/	/	/	/	/	/	/	/	/	18	/	18
مصرف الهدى	/	/	/	7	/	/	/	/	/	30	/	37
مصرف الوركاء	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	50	50
مصرف بغداد	/	/	6	42	92	67	10	/	/	/	/	217
مصرف سومر	/	/	/	/	12	/	12	/	/	/	/	24
المجموع الكلي	76	56	481	254	405	10207	550	138	115	398	389	40071

المصدر:- التقرير السنوي للشركة العراقية للكفالات المصرفية لعام 2017.

الاستنتاجات والتوصيات

- 1- محدودية التسهيلات الائتمانية المشجعة والمطلوبة لإقامة وتوسيع المشاريع السياحية، مما قيد من إمكانيات تحقيق الأهداف التنموية والمستدامة للقطاع السياحي .
- 2- إن النشاط التمويلي في العراق لاسيما بعد عام 2015 ادى دوراً كبيراً في تحسين الوضع الاقتصادي من خلال مبادرة البنك المركزي في التمويل وتنمية القطاعات الاقتصادية (الصناعة و الزراعة و السكن) اذ تم تخصيص (34%) للمصرف العقاري وصندوق الإسكان و (66%) للمصرف الصناعي والمصرف الزراعي، بينما لم يحظ القطاع السياحي بأي تخصيص يذكر .
- 3- تدبذب دور الجهاز المصرفي في توجهاته التمويلية والتنموية والاستثمارية في ظل غياب التوجيه المخطط نحو فرص التمويل المتاحة والمهمة والتي تلبى المتطلبات الحقيقية للتنمية السياحية المستدامة.
- 4- يعد مصرف الرافدين المصرف الحكومي الوحيد الذي بادر بإقراض القطاع السياحي (الفنادق) من اجل إعادة تأهيلها وتطويرها

التوصيات

- 1- دعوة موجهة للجهات المالية المسؤولة عن ضرورة تطوير الجهاز المصرفي المتخصص وتقوية دوره في تحقيق التنمية السياحية من خلال تأسيس مصرف للاستثمار السياحي .
- 2- على البنك المركزي العراقي ان يقدم الدعم الفعلي للقطاع السياحي (على مستوى المصارف) لدعم شركات السياحة او تسهيل الإجراءات المصرفية للسائحين ولشركات السياحة لكي يكون هناك تطور في الاستثمار في هذا القطاع.

- 3- حث المصارف العراقية للتوجه نحو تمويل أنشطة السياحة وتقديم أفضل الخدمات التي يحتاجها المستثمرون وجذبهم للاستثمار في المشاريع السياحية .
- 4- وضع خطط واعدة وطموحة لتنمية القطاع السياحي والارتقاء بكفاءة التنفيذ من اجل التنوع الاقتصادي واستدامة التنمية .

المصادر

- 1- الشمري، صادق راشد، (2008)، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، مطبعة الفرح، الطبعة الأولى، ص 36.
- 2- الحسنوي، كريم مهدي، (2011)، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع بيروت الحديثة للنشر، الطبعة الأولى، ص 282.
- 3- HFFERNAN, SHELAGH , (2005), modern banking , british library cataloguing in publication data , p 1
- 4- الشمري، ناظم محمد نوري (1988)، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ص 123.
- 5- خربوطلي، صلاح الدين، السياحة المستدامة دليل الأجهزة المحلية، مصدر سابق، ص 23.
- 6- النور، مأمون احمد محمد، (2009)، التنمية المستدامة، مجلة الامن والحياة، عدد 361، ص 75.
- 7- ناتالي راميريز، جومينا، (2015)، التمويل من اجل تنمية مستدامة، التمويل والتنمية، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، العدد 52، رقم 2، ص 25.
- 8- علي، عبد المنعم السيد، العيسى، نزار سعد الدين، (2004)، النقود والمصارف والاسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 73.
- 9- الدليمي، عوض فاضل اسماعيل، (1990)، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ص 47.
- 10- منصور، محمد حسين، (2003)، المسؤولية الالكترونية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص 130.
- 11- العبيدي، سيماء محسن علاوي، (2010)، دور المصارف التجارية في تفعيل عمل النظام المالي في العراق للمدة (1992-2007)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 12- Rose, Peter, (2003), Money and Capital Markets , 8th edition, Mc Graw-Hill , Inc, New York p7.
- 13- McIntosh, R., C. Goeldner and B. Ritchie, (1995), Tourism principles. Practios philosophies, p. 7.
- 14- عيساني، ربيع، (2012)، دور البنوك في تنشيط التنمية السياحية، دراسة حالة ولاية سطيف، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، ص 83.

15- الربيعي، فلاح خلف علي،(2008)، دور مؤسسات الكفالة المصرفية في حل مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة، بحث منشور في مجلة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط. طرابلس، العدد الأول، المجلد الثاني، ص 13.

16- ابراهيم، مصطفى محمد، واخرون، (2017)، دور البنك المركزي العراقي في اصلاح النظام المالي والمصرفي في العراق (دراسة مقارنة)، بحث مقدم إلى مؤتمر كلية الإدارة والاقتصاد / البصرة والمنعقد يوم 2017/3/30 وتحت شعار (الاصلاح منطلق للتنمية واعادة بناء العراق - مسارات معاصرة)، المؤتمر السنوي السادس، ص427.

17 - 6Idiab, Ali Idiab Mohamed, Ha Bin, (2011), Commercial Banks & Historical development , journal of Applied sciences Research 7(7) , page 1026-1027.

18- الصالحي، بان صلاح، (2012)، دور البنك المركزي في مالية الدولة، مجلة الحقوق، المجلد 4، العدد 17، ص4.

19- البنك المركزي العراقي، (2016)، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين العام، قسم عمليات السوق المفتوحة، بغداد.

20- الشرع، عقيل شاكر عبد مهدي،(2003)، المصارف التجارية ودورها في تمويل النشاط السياحي العراقي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ص 129-130

21- وزارة المالية العراقية، التقرير السنوي لمصرف الرشيد، 2008.

22- وزارة المالية العراقية، مصرف الرافدين، تعليمات وضوابط منح القروض، 2017، بغداد.

23- مقابلة مع الدكتور مظهر محمد صالح، مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، بتاريخ 2017/12/12.

24- البديري احمد حسن عطشان،(2008) الجهاز المصرفي واثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الاردن والعراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الكوفة في العلوم الاقتصادية، ص 14.